مبدأ سيادة الدولة

وقضية السلم العالمي

بقلم

صلاح الزين الشريف

ظلّ مبدأ السيادة قاعدة العلاقات الدولية ، ومظهر السلطان السياسي الذي تحرص أمم هذا العالم على التمسك به، في كافة ما يشغل أفق حياتها القومية والعالمية . وحق سيادة الدول في العالم المتمدين ، قرين حق الحرية عند الأفراد ، فهو قاعدة النظم السياسية والتشريعية والاقتصادية ، وشتى نواحي النشاط الداخلي والخارجي للدولة .

وبديهيٌّ أن لكل أمة نظمها الخاصة بها ، وظروفها المقصورة عليها ، وإن كان إلطباع كل الأمم بروح الحضارة السائدة كفيل بأن يقرّب بينها جميعاً، ويفتح أعينها على مشاكل الحضارة التي تأخذ بنصيبها منها ، فتشارك في علاجها بأساليب تكاد تتقارب في البواعث والغايات ، وبذلك تتبادل الحلول والمنافع ، وتتقارب ما استطاعت بين صور التفاوت في وجهات النظر .

غير أن اختيار كل دولة مستقلة نظمها ، وانتخابها لأساليب خاصة تواجه بها مشاكل العيش في ظل الحضارة ، لا يتحقق لها بغير سلطان السيادة .

فالسيادة هي عونها في سلطتها التشريعية فتهيء لها أن تصوغ قوانينها وفقاً لتطوراتها الاجتماعية المقصورة عليها . وهي كذلك عونها في سياستها العسكرية ، فتدفع عن أرضها غوائل الاعتداء . كما أنها قاعدة السياسة الخارجية التي تقيمها ومناط نشاطها الخارجي كله . فبها تشهر الحرب ، وتعقد الصلح ، وتعاهد وتحالف ، وتبادل التمثيل السياسي ، وتعتمد رجاله ومبعوثيه من أبناء الدول المرتبطة معها بعلاقات سياسية .

وبهذا المعنى على إطلاقه نفهم ضرورة السيادة كحق ضروري لكل دولة تريد أن تتمتع بنصيبها من الوجود السياسي ، وتسهم في إعلاء مقاييس الحضارة التي تسود هذا العالم .

ولكن الدول اليوم لا تعيش في عزلة وراء تخومها السياسية والجغرافية ، بل تتشابك علاقاتها وتتقابل وجهاتها أو تتعارض . حتى لينشأ من هذه التشابك والتعارض احتكاك بين

السيادات ، إذا لم يعالج دائماً بما يحقق التوازن والاستقرار ، هدّد المجتمع الدولي بشرور الحرب ، وسيادة شريعة القوة ، تحقيقاً لمبدأ التنازع الأبدي في سبيل البقاء .

ولما كانت كل دولة ترغب في أن تحيا مطمئنة على حقوقها ومطامحها ، وأن تكون على أتم أهبة لملاقاة مخاطر النضال ومواجهة أهواله ، فهي لن تجد مفرّاً من الحرب ، تدفع بها العدوان وتحل بها ما يرهقها من عوادي الغير وغوائله .

غير أن من الدول من يتسع أفق نظرتها إلى مشاكل العالم التي تخوض غمارها ، فتنكر جدوى الحرب في حسم النزاع وفض الخلاف ، وتنظر إلى الأمر نظرة عكسية ، وتأخذ في علاجه من طرف آخر ، قد يجنبها من الحرب ، ويجنبها ما تتمخض عنه من كوارث ونكبات .

وسبيلها إلى هذا ، تقوية ضمانات السيادة ، وتعزيز مقدرة الدفاع الوطني من ناحية ، والتوسل بدبلوماسية المفاوضة والمصالحة ، واقتراح شتى الحلول السلمية ، من ناحية أخرى .

وقد كان لسيادة هذه النظرية التقليدية أثر نفسي (سيكولوجي) بعيد في تشجيع بعض أمم المجتمع الدولي على السابق إلى تقوية سيادتها ، حتى لقد انتوى بها القصد ، وانكفأت أمامها الغاية ، فأهملت جانب المسالمة والمفاوضة ، وأضحى أمر العلاقات السياسية بينها مقصوراً على التطاحن بين السيادات ، يقوّيه العامل الاقتصادي ، وحافز المصلحة القومية ، دون غيرهما من عوامل الاجتماع الداعية إلى التضامن الدولي ، أو التآلف في ظل الدولية العالمية .

وكلمة « السيادة » بمعناها الاصطلاحي المعروف اليوم ، لم يعم استعمالها إلاّ في أواخر القرن السادس عشر ، وكان الفقيه « بودان » أول من استعمل هذا الاصطلاح في كتاباته الفقهية ، بعد أن أفسح نطاق مدلوله الفقهي الذي كان يحمله طيلة العصور الوسطى ، إذ كان مقصوراً على سلطات معينة يتمتع بها الملوك والدواعل ، بحكم مركزهم السياسي والاجتماعي ، وما خوّله لهم من المزايا والحقوق .

ولما كانت المبادىء والنظريات عرضة للتطور ، فقد كان حتماً أن تتصاقب لحكم الضرورات المختلفة ، فتماشي التطورات الاجتماعية التي تكيف البيئة ، وتوجه مصاير أفرادها ، وتأمن بذلك شر الجمود والانحصار في حدود ضيقة ، وهي كثيراً ما تسوق إلى ضرب من الشلل الاجتماعي ، له آثاره السالبة ، فيتخلف المجتمع ، من ناحيتيه المادية والروحية ، عن مسايرة ركب الحضارة إلى غاياته المثلى .

ولعلّ عملية التطور هذه ، وهي الناموس الطبيعي الذي يحكم المجتمع الإنساني ، هي خير

ما تختبر به السيادة الجوهرية التي يستوعبها ضمير الجماعة ، إذ أن هذه المبادىء تجوز بدورها سلسلة من التطورات تناظرها بالتعديل والتكميل ، حتى تسامت أهداف الجماعة ، وتماشي عوامل الاستقرار أو عوامل الانقلاب التي تتناوب على البيئة .

ولما تشابكت العلاقات الدولية ، واستفحل أمر السيادات في مطلع العصور الحديثة ، ابتدأت عوامل النضال الخفي بين الدول العظمى في سبيل الهيمنة على مصاير التوازن الدولي في القارة الأوربية ، فضلاً عن خوض غمار المعارك الاستعمارية الكبرى التي اجتذبت الدول إلى مغانمها ، للحصول على موارد الحرب وخامات الصناعة .

ولما بدأ المجتمع الدولي يُسعاني مغبة الأخذ بمبدأ السيادة المطلقة ، وتقديس حق الدولة في تبرير أية خطة تنتهجها في تنفيذ سياستها الخارجية ، مادامت مستندة إلى سلطان السيادة ، ظهرت بوادر حركة رجعية ، ضعيفة تُعد بمثابة ارتكاس لنظرية السيادة المطلقة المطبوعة بالروح المكيافيلي . ذلك الروح الذي ظل مهيمناً على علاقات الشعوب المتمدينة ، يدفعها إلى غمار المطامع ، ويجتذبها إلى معارك الحياة والموت .

ولم يكن بدّ من أن يظهر أثر هذا الانقلاب الفكري في كتابات بعض الفقهاء الدوليين ممن جنحوا فكرة « السيادة المقيدة » فكتب العلامة « بافندورف » في مؤلفه العظيم De Jure Naturae et Gentium مثبتاً أن سلطان السيادة يقبل القيود ، وأن هذه القيود تحدّ من السلطة الحاكمة في الداخل حرصاً على حريات المحكومين وخيرهم ، كما أنها تحدّ من حرية الدولة في انتهاك علاقات المودة وحسن الجوار وروح التفاهم ، التي يجب أن تربطها بالدول الأخرى ، حتى لا تستغل مبدأ السيادة ، مدفوعة بنية ظالمة ، في انتهاج سياسة خارجية معادية أو عدوانية .

***

وفي القرن الثامن عشر أخذ مبدأ السيادة ، بتأثير النظريات الفقهية الجديدة يتكيّف في صور جديدة تحت ظل المحالفات والمعاهدات التي كانت تعقدها شعوب القارة الأوروبية ، مدفوعة إلى ذلك بعوامل سياسية مختلفة . ومن ثمّ بدأ يسود الأفق الدولي روح جديدة من التفاهم على وجوب تقييد حق السيادة للصالح الدولي المشترك . وجرى العرف الجديد بأن قبلت كل دولة ، تتحالف مع دولة أو مجموعة دول أخرى ، أن تقيد مختارة ، بقيود سياسية ودبلوماسية ، طامت إلى حدّ كبير من غلواء المبدأ الذي كانت تعتنقه الدول من قبل ، ونعني به مبدأ التمييز بين السيادات ، ومحاولة كل دولة التوسع في سيادتها على حساب الدول

الأخرى ، غير حافلة بما يترتب على ذلك من إخلال بمبدأ التوازن الدولي ، ومن قضاء على روح المسالمة ، الواجب أن ترعاها إزاء أمم المجتمع الدولي .

على أن مبدأ تقييد السيادات قد تجلى في أبرز صورة في أعقاب الحرب العظمى الأولى ، عند ما قضت الالتزامات التي أوجبتها معاهدات الصلح إبتغاء تسوية عالمية مشتركة ، تحقق في نظر أهل السياسة أيامئذٍ ، ضرباً من الاستقرار والتوازن ، فقبلت بعض الدول الأوروبية قيوداً سياسية وعسكرية معينة ، اعترف واضعوها بأنها لا تمس سيادة الدول الموكولة بتنفيذها أو استغلالها . وسرعان ما تقبل فقهاء القانون الدولي وأعلام السياسة الأوروبية ، الذين كانوا يسعون إلى تحقيق حلم السلام الدائم ، هذه النظرة الجديدة في فقه السياسة ، وأخذوا من ثمّ يحشدون آراءهم في مؤلفات تناولوا فيها مبدأ السيادة بألوان من الشروح السمحة التي تحكم المصالح العالمي المشترك ، قبل أن تستهدي بمصالح القومي الضيق الآفق ، مؤكدين أن سلك أمم العالم المتمدين في شبه وحدة سياسية واقتصادية متآخية متضامنة ، لن يتحقق إلاّ إذا قنعت كل دولة بحدود جديدة لمبدإ السيادة ، يتفق والالتزامات التي يفرضها روح عصر ينشد فيه العالم سلاماً طويل الأمد .

غير أن هذا الاتجاه الانساني الجديد في تقاليد المجتمع الدولي ، لم يُرضِ جماعة من الفقهاء المحفوزين بمُرام الرغبات الملتوية ، إلى فرض سيطرة دولهم ، فاندفعوا نحو تأليه حقوق السيادة ، بطريق تأليه مقام الدولة وتقديس حقوقها حتى لتصنوعب حقوق الأفراد وارادتهم ، بله حقوق الأمم الأخرى التي لا تبدو للدول الطامعة إلاّ في صورة المزاحم لها على مناديح العيش ومجالات الحياة .

وهم في ذلك يتوقون ضرباً من المناقضة يبدو خطله لأول وهلة ، فيقولون بل يؤكدون أنه بغير اقرار مبدأ السيادة على وجه واسع ، لا يكون ثمت قانون دولي ينظم تشابك السيادات بين الدول . فتقييد السيادة إلغاء صريح للمقوّمات السياسية للدولة ، وإذا سلمنا بهذا الالغاء تدريجاً أو طفرة ، لم يعد للمجتمع الدولي وجود ظاهر . وواضح أن هذا الرأي افتراض نظري محض تلعب السفسطة فيه دوراً يذكر ، وقد تكفل الفقيه الفرنسي الكبير « Le Fur » بدحضه فقال : « إن التوفيق بين سيادات الدول وبين حقوق المجتمع الدولي هو حقاً مشكلة المشاكل في فقه القانون الدولي . بيد أن النظر السليم المبني على قواعد الاستقراء التاريخي والمقارنة الواقعية لأسس الاجتماع الانساني ونظمه الحاضرة ، كفيل بأن يهدينا إلى القول الفصل في هذا الاشكال . وإذا أردنا عرض الأمر في أبسط صوره

دون استطراد بالتفاصيل الفقهية الرهقة، ظهر لنا أن المقابلة الاجتماعية بين حق الفرد في الدولة وحق الدولة في محيط المجتمع العالمي، يضع أيدينا على مفتاح الحل المنشود».

«فالفرد في المجتمع، لابدّ له من حرية تكفل له مجالاً لملكاته ومواهبه، ومن حقوق تهيئ له أن ينمي شخصيته ويقوّي كيان أسرته التي يعمل من أجلها ويكدح، ومن ثمت كان طغيان سلطان المجتمع على حريات الأفراد وحقوقهم، عن طريق الجبر الاجتماعي، بمثابة سلب المجتمع بواعث نشاطه وحيويته. كما أن في إطلاق المجال لحريات الأفراد وتعزيز استقلالهم إزاء حقوق السلطات العامة، محطم لنظام الجماعة معطل لاستقرارها ورخائها على غرار ما تكفلت بشرحه بعض نظريات العقد الاجتماعي، بل حقائق الواقع الاجتماعي ذاته. ثم يأتي الطرف الآخر من المقابلة في صورة مجتمع عالمي أفراده الدول. فهذه الدول الأعضاء فيه، لابدّ من احترام استقلالها وسيادتها حتى تكون عوامل منتجة في تعزيز الرخاء العالمي. بيد أن هذه السيادة التي تظاهر حقوق الاستقلال، ليس من الصالح العالمي أن يرخى الحبل لانساعها وتضخمها، والاّ كان من وراء ذلك امتداد لمعارك السلطان بين السيادات، واعتزاز لشأن الجامعات العنصرية الكبرى على حساب القوميات الصغيرة، وكلا الأمرين منافٍ لوجود مجتمع عالمي يقوم على تحديد السيادات في سبيل تضامنها وتوجيه حقوق الاستقلال لخدمة قضية السلم. وقوام هذا التحديد مرافق عالمية مشتركة في ميادين الاجتماع والاقتصاد والسياسة، تنمو وتتسع بتقدم العالم وازدياد الصلات والروابط بين أجزائه».

والواقع أن العالم في صراعه الحاضر يدلل على أن روحه ترفض مبادىء الطغيان والتحكم وشهر السلاح في وجه الضعيف الأعزل صاحب الحق، وهو اليوم يعير مبادىء الاخاء والتضامن العالمي عناية أكبر ويشعر بها بفهم أنضج من فهم الأمس الدابر. وإذا كان قد تعرّف على أخطاء الأمس التي حالت بينه وبين هذا التعاون الذي كان ينبغي أن يحكمه في تقرير الصالح المشترك بين الأمم، فان حاضره ومستقبله حقيقان بأن يكفلا له تأليف هيئة عالمية كبرى تكون محكمته وبرلمانه، فتحكم بين الأمم وتعمل لخير العالم غربه وشرقه، وهذا ما تعقد الانسانية اليوم رجاءها عليه.

مصادر المقال.

1 — Foreign Affairs: An American Quarterly Review (April 1942)
2 — E. H. Carr: The Twenty Years Crisis (1919–1939)